ألمقالة ألافتتاحية و الخاتمة بقلم ألأستاذ أبوطالب ألهاشمي

افتتاحية العدد

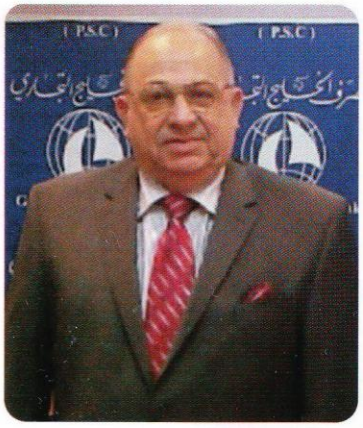

الائتمان النقدي بين الإطلاق والتقييد

أ. أبو طالب الهاشمي
رئيس التحرير

لايستغرب أن تتصاعد الدعوات الصادقة من الاقتصاديين والباحثين والبنك المركزي العراقي على ضرورة تصاعد وتائر التمويل والائتمان إلى مشاريع الاستثمار والأعمار والتنمية الإنتاجية والمقاولات والمشاركة الفعالة الايجابية من المصارف العامة والخاصة في دعم وتمويل إعادة البناء الاقتصادي والمرتكزات الأساسية في العراق .

إلا أن المنظار العلمي الواقعي يبين بأن هذا الأمر الحيوي والهام لايتاتى بقرارات إدارية عامة ولا يصاحبها الآليات التنفيذية اللازمة ولا يصاحبها قبل ذلك توفير الأموال الضرورية وطرق ضخها وصرفها وقبل كل شيء ضمان استردادها إلى المصارف المانحة .

أن هذه العملية النقدية تحتاج إلى عشرات المليارات من الدولارات ، أذا ماأريد لها التأثير الاقتصادي والاستجابة لمتطلبات مشاريع التنمية في القطاعين الحكومي والخاص .

وإذا كانت أرقام الموازنة التخطيطية لعام ٢٠١٢ تعتبر خطوة هامة بزيادة التخصيصات الاستثمارية عن الأعوام السابقة . ولكن حجم الدمار الشامل بالبنية الارتكازية والكم الهائل المطلوب من المشاريع والخدمات الجديدة تجعلنا نؤيد الجهود الحكومية الاقتصادية بالبحث عن تمويلات جديدة عن طريق الاستثمار الأجنبي أو عن طريق سحب وجذب واستثمار التوظيفات الوطنية خاصة من المصارف كافة .

ومن هذا الأساس والمنطلق نؤكد وقبل كل شيء على ضرورة أيجاد الحوافز الاقتصادية والمناخ الاقتصادي الملائم لمضاعفة حجم الادخارات المحلية في المصارف وزيادة الودائع فيها من خلال النوعية وصرف الحوافز المناسبة في سبيل هذا الهدف الاقتصادي المهم . وهذا لايتاتى أطلاقاً من قبل الأجهزة المالية والنقدية المركزية .

ان قوة المصارف على التمويل والإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية مرتبطة بجملة شروط ومستلزمات ومن أهمها زيادة التمويلات والودائع وهذا لايتاتى بوسيلة واحدة كما متبع ومطلوب حالياً وهو زيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة فقط وإنما العمل على إتباع سياسة

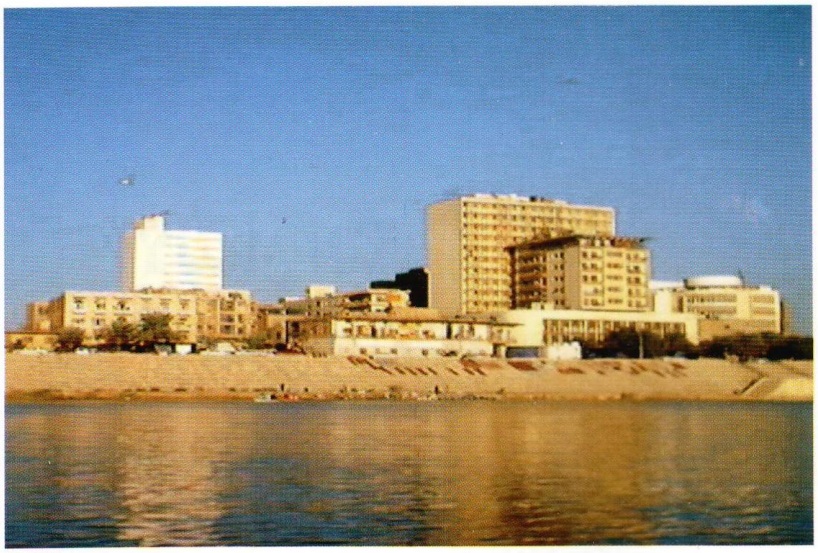

نقدية مركزية خاصة من البنك المركزي العراقي تتيح أولاً استقرار سعر الصرف الدينار مقابل الدولار ، وثانياً استقرار سعر الفائدة ، وثالثاً ضمان الودائع وتوظيفات المواطنين المالية في المصارف الأهلية . وذلك بالتعجيل في إقرار مشروع أنشاء مؤسسة ضمان الودائع ويا حبذا أن يقر في نفس الوقت تشريع أنشاء مؤسسة ضمان القروض أيضاً وكل هذه الخطوات الايجابية يجب أن تتم بكل تأكيد تحت خيمة أن تتحول الآليات الإدارية للبنك المركزي الخاصة بالمصارف الأهلية من حي الإدارة البيرقراطية الحكومية .

وتمويل أجهزة الرقابة والتفتيش التابعة لها من الرقابة الإدارية إلى الرقابة المالية الحديثة التي تتيح لها كشف مواطن الخلل والإخفاق والانحراف المالي .

لتسعى إدارة البنك من معالجة هذا الخلل في وقت مبكر لاتخاذ الإجراءات الفعالة التي تزيد الثقة والاطمئنان بالمصارف والشركات المالية الوسيطة .أن إتباع آليات السوق المفتوحة مع المصارف الخاصة ودفع مساراتها المالية نحو المسارات الايجابية لدعم خطط التنمية ، لأيتم عبر القيود الإدارية الحادة والتحديدات الصارمة بالعمل والتدخل في قضايا فرعية وثانوية إدارية ، وإنما عن طريق منح المرونة بالعمل ودفع المصارف الخاصة من ممارسة أنشطتها بكل ثقة من خلال الاعتراف بها . بأنها مؤسسات مالية خاصة لاترتبط إدارياً مباشرة بالأجهزة الإدارية في البنك المركزي . وإنما تخضع لها عن طريق تنفيذ سياساتها المالية والنقدية بكل دقة . والالتزام بالمعايير الدولية والسياقات المصرفية المعتمدة وبالقوانين النافذة . ولذا فكل التدخلات الإدارية خارج هذا الإطار والمجال يعتبر بيروقراطية وتحديدات متشددة لاضرورة لها أطلاقاً وتؤدي بالنتيجة إلى تجميد وشلل أجهزة المصارف الخاصة وجعلها صورة طبق الأصل من باقي الأجهزة الحكومية وتقليل وإضعاف دورها ومرونتها ووظيفتها الأصلية كقطاع خاص ، وبهذا نخسر جناح من أجنحة الاقتصاد العراقي بالتنمية والأعمار والنهوض بالقطاع المالي والمصرفي إلى الإمام . أن مجموع الودائع الأهلية لدى المصارف لاتتجاوز (٨،٥%) من الناتج المحلي الإجمالي العراقي . وهذا بالتأكيد يؤيد وجهة نظرنا . أن هناك خللاً كبيراً يجب دراسته وعلى الأجهزة المالية والنقدية وضع السياسات النقدية المحفزة لزيادة هذه النسبة ورفعها بوتائر عالية ليحقق الهدف المنشود . وكتحصيل حاصل أصبح الائتمان الممنوح إلى الناتج

المحلي الإجمالي بنسبة (٣%) خلال عام ٢٠٠٨ مع العلم أن نسبة الحد الأدنى المقبولة بهذا الاتجاه عالمياً تحسب بما لايقل عن (٥%) لتحقيق نسبة مؤثرة في تمويل النمو الاقتصادي في الدول .

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن انتشار المصارف الخاصة حالياً في العراق مازال محدوداً خاصة إذا ما احتسبنا عدد الفروع لهذه المصارف في المحافظات . حيث تقدر الكثافة المصرفية العراقية لاتتعدى (٢%) أي بواقع (٤٥) إلف نسمة لكل فرع مصرف وهي نسبة منخفضة وغير كافية أطلاقاً .

ومن هذا التحليل ومراجعة الأرقام النقدية إن انخفاض التمويلات والتسهيلات الائتمانية من المصارف الخاصة لاتعود بالأساس إلى عامل واحد وهو ضعف رساميل هذه المصارف . وإنما تتجاوزها إلى أسباب جذرية أخرى وهي ضعف الودائع وقلة فروع هذه المصارف والتغييرات الإدارية التي فرضها البنك المركزي من خلال مواد قانون المصارف النافذ ومن خلال عدم توفيره المناخ الملائم التشريعي والإداري لإسناد هذه المصارف ومساواتها بالمصارف الحكومية ورفع القيود والتحفظات عليها خاصة بالنسبة للمصارف الخاصة الكفؤة التي حققت نتائج ممتازة . أن بعض مواد قانون المصارف الحالي النافذ مجحفة في حق المصارف وخاصة في مجال فسح المجال لتحركاتها الاستثمارية والتمويلية ومما زاد الطين بله تلك القيود التفسيرية لمواد قانون المصارف (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) التي أصدرها البنك المركزي العراقي في الوقائع العراقية العدد (١٧٢) ع في (٣) كانون الثاني/ ٢٠١١ والتي كانت بعنوان تعليمات لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ . وهي كانت في بعض المواد التفسيرية ضرورية ولازمة ، ولكن في بعض موادها التفسيرية الأخرى دخلت في تفاصيل فرعية إدارية ثانوية غير مبررة ، وتعتبر قيوداً إدارية محددة لاتتلائم مع المرحلة الحالية من الانفتاح بل وتتعارض مع المرونة التي تمتع بها المصارف الخاصة في المجالين الدولي والإقليمي . مع العلم أن هذه التفسيرات المقحمة على القانون من وجهه نظر شخصية

بحتة ليس لها علاقة بمستوى الرقابة أو الإفصاح . وإنما هي في بعض الأحيان قد تبدو مجرد تدخلات إدارية تحد من مرونة هذه المصارف وليس لها علاقة أصلاً بالمهام والوظيفة الأصلية (حسب المنظور الحديث) بالرقابة والضوابط والمعايير الدولية المصرفية . وكذلك معايير الرقابة والتدقيق والتحليل المالي .

أن ما ورد من تفصيلات في الفصل الثالث عشر الخاص بإدارة ملف الائتمان حول بعض معايير وبعض الأسس والسياقات المركزية الهامة التي أقرتها مبادئ وأهداف بازل (٣) ، كانت مجرد تفصيلات كنا نحبذ شخصياً عدم الاسترسال بتفاصيلها التي تبدو في بعض الأحيان تفقد المصارف الخاصة مرونتها وعملها .

أن تقييم المخاطر وإدارتها عملية فنية عالية المستوى لاتحدد بتعليمات إدارية تفصيلية . وأن إدارة السيولة النقدية وتحديد المشاركات بالائتمان يرتبط ارتباطاً حيوياً بسياسات المخاطر التي يصفها مجلس إدارة المصرف الخاص . ولايمكن إصدار الأوامر الإدارية فيها من جهة خارجية أعلى . إلا بمقدار تنفيذ السياسات النقدية العامة للبلد .

أن تحديد حجم الائتمانات النقدية لايقدر ولا يحدد بسقف عام كما هو واضح من تعليمات البنك المركزي العراقي الأخيرة .

إذ كيف تم تحديد " أن يكون الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة بحدود (٨) إضعاف الرأسمال المدفوع زائداً الاحتياطيات بشكل عام وصارم . وإذا لم ينفذ تتخذ الإجراءات العقابية بحق المصارف الخاصة "

أن الائتمانات النقدية الممنوحة من المصرف الخاص تتحدد أولاً بالموازنة التخطيطية للمصرف وبالنسبة المحددة والمخصصة للائتمان النقدي ... وهذا بالتأكيد لايتحدد اعتباطيا ، وإنما من خلال دراسة حجم الودائع النقدية المنفذة ، وان كان للبنك المركزي الحق كل الحق بتحديد نسبة معينة لمنح الائتمان النقدي . فيجب أن يرعى بذلك حجم الودائع النقدية الفعلية للمصرف وسياسة المخاطر ومستوى متابعة الديون السابقة غير المستحصلة ونوع الضمانات المتوفرة . وكذلك أخيراً سياسة ادارة مخاطر السيولة اليومية بشكل فعال .

أن ادارة السيولة النقدية وتحديد مخاطرها في العراق عملية شاقة وصعبة ودقيقة ، وهي مرتبطة كل الارتباط بمستوى تحقق الأمن والاستقرار ، وبمستوى كفاءة ودقة الأجهزة القضائية والتنفيذية بمتابعة الزبائن المتلكئين واستحصال أموال المصارف المتحققة وغير المدفوعة .

وبقناعتنا الشخصية - أن الأمر يتطلب وقفة علمية واضحة وعقد حوارات فعالة بين البنك المركزي والمصارف لتفصيل هذه المعلومات بشكل واقعي وايجابي ، فان زيادة الائتمانات النقدية ورفع مستوياتها ضرورة لازمة من ضرورات تطوير الاقتصاد الوطني وفتح آفاق جديدة للتنمية وأعمار العراق وتحقيق نسبة نمو اقتصادي مقبول .

دعوة مخلصة ولأهمية الموضوع أن يطرح هذا الموضوع الحساس الحيوي في مؤتمر مصرفي تتبناه رابطة المصارف الخاصة العراقية بالتنسيق وأشراف البنك المركزي العراقي للوصول إلى نتائج وأسس تنفيذية ومعايير ملزمة للمصارف الخاصة لتحقيق توجه تنمية وتعميق هيكلية التمويل والائتمان النقدي بشكل تطبيقي مقبول خدمة لتنمية الاقتصاد العراقي .

افضل عشرة مصارف أهلية في العراق وفق نظام التقييم الدولي (CAMEL) من خلال مراقبة أعمالها لعامي ٢٠١٠ و ٢٠٠٩ من قبل البنك المركزي العراقي وفقاً لميزانياتها كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٠ و ٣١ / ١٢/ ٢٠٠٩

ت	اسم المصرف	التقييم لعام ٢٠١٠		التقييم لعام ٢٠٠٩	
		التقييم	الدرجة	التقييم	الدرجة
١	الشرق الأوسط	ممتاز	IC	ممتاز	IC
٢	كردستان الدولي	ممتاز	IC	جيد جداً	2B\
٣	المتحد للاستثمار	جيد جداً	2A	جيد جداً	2C
٤	الخليج التجاري	جيد جداً	2B\	جيد جداً	2C
٥	الائتمان العراقي	جيد جداً	2C	جيد جداً	2C
٦	آشور الدولي	جيد جداً	2C	جيد	3B
٧	الهدى	جيد جداً	2C	جيد	3
٨	التعاون الإقليمي	جيد جداً	2C	جيد جداً	2A
٩	اربيل	جيد جداً	2C		*
١٠	جيهان	جيد جداً	2A	جيد	3

مسك الختام

مزاد العملة الاجنبية وسوق الصرف الاجنبي

لقد تم الثناء الايجابي على سياسات البنك المركزي العراقي في دعم الصرف للدينار العراقي تجاة الدولار الامريكي .والعمل على ضبط ارتفاع التضخم والتقليل منه بشكل بارز ،واخراج البلاد من حالة الركود الشامل .والعمل على استقرار الصرف.

ولقد كانت لهذه التوجهات الاقتصاددية والنقدية السليمة للبنك نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي العام خلال السنوات الثلاثة الماضيه ،ولقد استفاد البنك من تطبيق قاعدة ((تايلور)) الذي استفادة من التحكم في سعر الفائدة المعتمدة من البنك، وجعلها دالة طردية في كل من التضخم وفجوة الانتاج ....وهكذا تحقق انخفاض واضح بالتضخم حقق نوعاً من الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

وكان لانشاء غرفة لمزاد العملة الاجنبية وسيلة للسيطرة على سعر الصرف وتوجيهه الوجهه النقدية السليمه لضبط التضخم حيث بلغت مبيعات عام ٢٠٠٨ بحدود (٢٦) مليار دولار من العملة الاجنبية وانخفاض معدلات سعر الصرف بالدينار العراقي تجاة الدولار الامريكي عام ٢٠٠٦ حيث اصبح سعر المزاد ١٤٦٧ دينار مقارنة بسعر السوق ١٤٧٥ دينار واصبح معدل عام سعر الصرف عام ٢٠٠٩- ١١٧٠ دينار سعر المزاد مقارنة بالسوق (١١٨٢)دينار

ولقد بلغت نسبة الحوالات من اجمالي مبيعات المزاد بحدود ٧٩% بينما بلغت نسبة النقد بحدود ٢١% وبهذا تمكن البنك من تلبية احتياجات السوق العراقي وكذلك استيرادات القطاع الخاص.

ان هذه الحالة الايجابية التي حققها مزاد والعملة الاجنبية واليات التحويلات الخارجية حققت استقرارا جيدا في سعر الصرف وكذلك حققت تحسين ورفع قيمة صرف الدينار العراقي مقابل الدولار.

الا ان الاجراءات الادارية الاخيرة التي اتخذها البنك كان لها تأثير على عدم استقرار سعر الصرف وكذلك بعض الاجراءات الادارية التي ادت الى تعقيد ألية التحويلات الخارجية ان هذه الاجراءات أثرت تاثيرا سلبيا واضحا على عدم استقرار السوق ، وكانت سببا ايضا من اسباب زيادة التضخم خلال هذه الشهرين بشكل بين وواضح. أن هذه الاجراءات قد اثرت تأثيرا سلبيا على المواطن وساهمت بزيادة الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك وخاصة اذا ما اضفنا ظاهرة الارتفاع السريع لايجار العقارات واسعار الوقود والكهرباء والمواد الغذائية .

ان هذة النتائج السلبية تقع على عاتق السلطات المالية والنقدية وكذلك التخطيطية وتمثل لها تحديات كبيره تمس حياة المواطن ولا يقبل اطلاقا اي تبريرات وذرائع تحول دون حل هذه المشكلة ومنع زيادة التضخم .وضرورة الحد من تذبذبات باسعار الصرف ان المصلحة الوطنية ومتطلبات الاقتصاد العراقي يجعلنا ان نطالب جميع المسؤليين ،بوقفة جادة لاعادة الاستقرار الى سوق العراق والكف عن الاجراءات الروتينية التي تضع اعباء جديدة على المجتمع العراقي.

ان كانت للخطوات الادارية المتخذة من البنك المركزي متطلبات اقتصادية مفهومه لنا وعلى رأسها منع تهريب النقد الاجنبي خارج البلاد وعدم تحويل العملة الاجنبيةالا ضمن المستويات المقررة للحاجات والاستيرادات الخارجية ومتطلبات التحويل المشروعة .والحد من ظاهرة غسيل الاموال كل هذه الاسباب حقيقية ومشروعة وتعتبر من اهم واجبات الاجهزه الرقابية والمالية والنقدية ولكننا نؤكد على ان تكون الخطوات والمستلزمات الادارية والمالية المطلوبة معقولة وبعيدة عن الروتين ، والمتطلبات العالمية والتعجيزية في بعض الاحيان .

اننا نقترح على البنك المركزي دراسة هذة الاثار السلبية والتقليل من حجمها قدر الامكان واخذ خطوات متوازنة تكفل الاتجاهيين اتجاه استمرار مزاد العملة الاجنبية بشكل سلس ويسر مع ضمان توفير الشروط المطلوبة لمنع تسريب العملة الاجنبية من العراق بشكل ارتجالي وغير مضبوط.

واننا في هذا المجال نقترح بشكل شخصي بتسهيل حصول المصارف الاهلية على حاجتها من العملة الاجنبية لصالح زبائنها وتسهيل مهمة هذه المصارف للايفاء بالتزاماتها الخارجية وسداد ودائع زبائنها بالعمله الصعبة.

وبهذه المناسبة نقترح على البنك المركزي اعادة النظر بتعليماته الخاصة بالحوالات الخارجية بالعملة الصعبة الواردة الى العراق ،لان اعادة معادلتها بالدينار العراقي يسبب اضراراً بالغة بسمعة المصارف ،وتؤثر بالتأكيد على حقوق الزبائن .وهذه التعليمات في حالة تنفيذها كما هي ستؤثر مستقبلا عن الحوالات الخارجية المسحوبة او قبول حوالات برسم التحصيل واصدار خطابات ضمان خارجية .

نامل من رابطة المصارف العراقية الخاصة ان تعمل على توضيح هذه التحفظات للبنك ،وايجاد طور ايجابي لضمان استقرار السوق العراقية وثبات سعر الصرف.

ابو طالب الهاشمي